الدرس الثالث

الأدفـــاق المـــاليـــة

I. مظاهر التنامـــي:

1) نمو سريع لأدفاق الاستثمار الأجنبي المباشر:

- تنامت قيمة أدفاق الاستثمار الأجنبي المباشر بداية من تسعينات القرن 20.
- بلغت قيمة أدفاق الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر مدا التدفقات المبلغ 1474 مليار دولار سنة 2015 وارتفعت قيمة أدفاق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لتصل إلى 1762 مليار دولار في نفس السنة نتيجة لنمو عدد الشركات عبر القطرية و انتشارها في العالم وهو ما أفضى إلى ارتفاع قيمة رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أكثر من 25000 مليار دولار سنة 2015

2) نمو سريع لأدفاق الاستثمار غير المباشر:

البحث عن الربح الكبير في وقت وجيز دفع الشركات المالية الخاصة (بنوك و شركات استثمار) إلى توظيف مواردها المالية في الاستثمار غير المباشر (شراء الأوراق المالية والمتاجرة بها في الأسواق العالمية) كما شجعت المضاربات حول صرف العملات في بورصات العالم فارتفعت المعاملات اليومية إلى 1500 مليار دولار و أخيرا فقد أسهم تطور الفرانيس المالية في استقطاب كميات كبيرة من رؤوس الأموال المهربة.

3) تنامي أدفاق القروض:

- بلغت قيمة القروض الممنوحة إلى الدول النامية خلال العقدين الأخيرين لتبلغ سنة 2012 قرابة 411 مليار دولار وهو ما جعل قيمة الدين الإجمالي لمجموع الدول النامية تصل إلى 5415 مليار دولار سنة 2013 وتميزت بأن الدول النامية والبلدان في طور الانتقال الاقتصادي تمثل مجموعة الدول المقترضة وأن الدول المتقدمة تمثل الدول المقرضة عن طريق بعض مؤسساتها كالبنك العالمي وصندوق النقد الدولي ونادي باريس
- تطورت قيمة ما مدته البلدان المقترضة سنويا إلى دائنيها بعنوان خدمة الدين من 286 مليار دولار سنة 2001 إلى 1500 مليار دولار سنة 2015.

4) تطور أدفاق المساعدة و التحويلات المالية:

التي البلدان النامية والدول في طور الانتقال الاقتصادي من أجل التنمية وفي إطار المساعدة أدفقا مالية هامة من الدول المتقدمة بلغت قيمتها 135 مليار دولار سنة 2010 كما ارتفعت قيمة التحويلات المالية التي يرسلها المهاجرون بالخارج إلى أوطانهم الأصلية لتصل إلى 400 مليار دولار سنة 2012.

II. عوامـل التنامـــي:

1) إطار قانوني و تقني مساعد:

شهد العالم أطرا قانونية و تقنية ملائمة ساهمت في إزالة العراقيل أمام تنقل رؤوس الأموال مثل (فك التقنين عن القطاع المالي، ابتكار منتجات وخدمات مالية جديدة مثل الدفع الالكتروني بغية تيسير تنقل الأموال، ظهور هياكل مالية غير بنكية مثل شركات الاستثمار وتوظيف الأموال).

2) نشاط الشركات عبر القطرية:

من أجل الضغط على كلفة الإنتاج والزيادة في المبيعات عملت عدة شركات عبر قطرية على تدويل جهاز إنتاجها عن طريق انتشار فروع لها في عدد متزايد من دول العالم المتقدم و النامي على حد السواء كما عملت على الحد من المنافسة عبر شراء أو إدماج شركات منافسة لها.

3) تزايد الطلب على رؤوس الأموال في العالم:

خلال التسعينات والثمانينات تراكمت رؤوس الأموال وانخفضت عوائدها بالدول المتقدمة فمال أصحابها إلى البحث عن أسواق جديدة لتوظيف أموالهم أما بداية من التسعينات فقد عملت الدول في طور الانتقال الاقتصادي إلى اجتذاب الاستثمارات لإعادة هيكلة اقتصادها.

خلقها تعمل عديد دول الجنوب على توفير أطر قانونية تساعد على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة وتقديم امتيازات متنوعة للمستثمرين الأجانب

1/2

III. أهـم الأطراف المتدخلة وسيطرة دول الشمال

1) بنوك الشمال و بورصاته تتحكم في القروض و الاستثمارات غير المباشرة:

- تنتمي جل البنوك التي تتولى عملية إقراض الدول النامية "كالبنك العالمي" و"صندوق النقد الدولي" و"نادي باريس" إلى دول الشمال وذلك في إطار سياسة معاضدة جهود التنمية كما أصبحت المصارف التجارية وشركات الاستثمار وشركات توظيف المال والتي تنتمي جلها إلى الدول المتقدمة أهم طرف موفر للاستثمارات غير المباشرة (قروض، شراء أسهم وسندات..)
- تتم عمليات المضاربة بأسعار صرف العملات في أهم البورصات المنتمية إلى دول الشمال وتتحكم 7 سامسات مالية كلندن ونيويورك و طوكيو بنسبة 80 % من قيمتها.

2) استثمارات أجنبية مباشرة (الشركات عبر القطرية):

- تنتمي أغلب الشركات عبر القطرية إلى دول الشمال تتقدمهم بلدان الثالوث وحققت هذه الشركات مداخيل من استثماراتها الأجنبية المباشرة بالخارج أعيد جزء هام منها إلى الوطن الأم مما رفع في قيمة الأدخار المالية
- تستأثر دول الشمال بنسبة 72% من أدفاق الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر سنة 2015 (وهو ما يعبّر عن قدرة شركاتها عبر القطرية على الاستثمار في الخارج)
- تستأثر نفس الدول على 54% من أدفاق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد سنة 2015 (نتيجة جاذبية هذه الأقطار للمستثمرين الأجانب وذلك بفضل حيوية أسواقها وأطرها القانونية والتنظيمية المشجعة)
- في المقابل لا تستقبل دول الجنوب سوى على 46% من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد أما الصادر فهو محدود ويقدر بـ28% ومرتبط ببعض الشركات عبر القطرية لبلدان الصناعية الجديدة مثل كوريا الجنوبية (LG و Samsung) و البرازيل (سيارة أوتولاتينا و طائرة امبراير) ... حيث تتميّز هذه الاستثمارات بمركزيتها وتستأثر قارة آسيا بالنصيب الأوفر و تظل إفريقيا قارة مهمشة

3) لجنة المساعدة من أجل التنمية:

- تأتي أهم الأدفاق المالية من أجل المساعدة من الدول الغنية نحو دول الجنوب خاصة الأكثر فقرا.
- تتطابق أدفاق المساعدة مع مجالات نفوذ الدول المانحة لها (من فرنسا في اتجاه الدول الإفريقية، من اليابان في اتجاه بعض الدول الآسيوية...). كما تظل "لجنة المساعدة من أجل التنمية" المانح الرئيسي للمساعدة العمومية في العالم(قرابة 99% من المساعدات العالمية) وتمثل الولايات المتحدة الأمريكية أول مانح لهذه المساعدات بأكثر من ثلث قيمتها.